

أقل من قدر المحضة لا تصد صلواته ولا يفد صومته وقد تقدم في
 فصل ما يكوم ولو اكل أو شرب في غير وقت الصلاة وهو في الصلاة
 واستلوع ريقه لا يفد لأنه ليس بجزء **فروع** ولو نفع
 في الصلاة كان غير صحيح لا يفد لكن يكوم **والكاف** كان سهواً كان
 لم يحرف بحيث إذا كاف وتنفذت وان عطس فحصل به حرف
 كاصهيب ونحوه لا يفد لأنه اضطرابي **والكاف** لو نجس فحصل
 به حرف كذا أطلقه فاصحاً وقتبعه في الكافي بما إذا كان مدفوعاً
 إليه فإن لم يكن مدفوعاً إليه تفد ولو تشارب فحصل به حرف فلا
 تفد ولو وقع الباء فقال ومن خطبه كان أمنا يريد به الأذن تفد
 ولو كذا لو قيل لمن أين جئت فقال وبأثره عطلة وقصر منعيد
 أو قيل له ما مالك فقال الخيل والبغال والحمير يريد الجوار تفد
 وإن جرى على لسانه نعم فإن كان عادة له يجري على لسانه كثيراً غير
 الصلاة تفد صلواته لأنه من كلامه والافعال لا تقرأن **ولو قال**
 بالعافية أرى فهو على هذا التفصيل كذا في الفتاوى ولو قرأ من اللينيل
 أو التورية تفد أن لم يكن زكراً ولو أنشد شعر تفد وإن كان
 فيه ذكر ولو أطلع دماً ما خرج من استنانه لا تفد ما لم يكن بالألف
 وكذا لو قال من ما أنف في حال خوفه وهو للملك ادسك ولو
 رفع القبلة من التبرج لا تفد وكذا لو قرأ براء أو جعل شيئاً خيفه
 بجمل يمد حية أو جعل صبياً أو نوباً على عاتقه لا تفد ولو كمل الآية
 تفد وإن نزل عنها لا ولو ألقى آية لا تفد ولو وقع الفاعل
 تفد ولو لم يصر تفد ولو تعال وتعلم فعلية لا ولو ليس

لن

الخيف تفسد إلا أن يكون واسعاً يابس بيد واحدة وكذا نزعها ولو
 اليوم لذاتة وسرجها أو نزع الشرج تفد وإن أمسكها أو خلع
 الجوارح وإن شدا الأزار والسراويل تفسد وإن خلعها إلا
 تدليل في حديث في الصلاة
 من سبقه حدث بها أو من بينه موجب للوضوء في الصلاة
 أنصرف من فوراً وتوضأ من غير أن يشتغل بشئ غير ضروري
 في وضوئه وبني على صلواته عندنا أن لم يعرض له ما ينافيها خلافاً
 للأئمة الثلاثة لقول علي السلام من أصاب قوم أو عارف أو قلس أو مدى
 فليصرفه وليتوضأ ثم لم ين غسله ويؤذي ذلك لا يتكلم وفي رواية
 ثم لم ين غسله ولا يتكلم والاستسنة أفضل للبعث من شبيهة
 للماء وفيها في الشاة في حق الأمام والفقهاء في فضل حران الفضيلة الجماعة
 اللان كنهها الاستسنة جماعة أخرى ثم للغيران شاة في مكان
 وضوءه إن أمكن أو قبله وأوضح البهائم لم يكن وإن شارب جمع المصلا
 والفقهاء يعودون إلى مكان الاستسنة أن لم يفرغ أمامه ولو اتهم في غيره لا يصح
 إذا كان بينه وبين أمامه يمنع حصة الأقداء وإن كان أمامه قد فرغ
 من غير كالمشرد والأمام حكمه حكم الفقهاء لأنه يصدر مقتدياً به يستخلف
 ثم استحق الأمام غيره أو السابق له إذا اجتمعوا أو يرضى به من قبل
 في الصلاة ثم أخذ بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما دخلت في الصلاة وكبرت
 رأيت بشئ فقلت بيدي فوجدت يده ثم جواراً لبيته مقيداً بأن يصره
 على فوره فإن مكث بعد الصلاة كانه قد ركن فاستدأ إذا حدث
 بانعوم تكثرت زماناً ثم أبدته وأزهر في ذهابها أو ياب فستغصم الصحيح